هذا الموضع التي نصبت عمرا، وأعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه ووجههم فيه ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم وعكس

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردها في العمل والشروط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله كثيرا فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج إلى شرط لأنه بال وقال تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعله مستتر فيها وضره مفعوله وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال تعالى خشعا أبصارهم فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابن عمرو وحمزة والكسائي وأبصارهم فاعله لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي ولم أشتمهما والناذرين إذا لم ألقهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة وأراد ترمي قبلي والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلا قتله وإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال طرفة بن العبد ثم زادوا أنهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعوله واعتماده على اسم أن المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعيبون بعيوبهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على الكثير والقليل يقال فجر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يفسقون ولا يزنون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل

فصل يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينتصب به أي بالوصف وأن ينخفض بإضافته إليه تخفيفا مفردا كان الوصف أو جمعا وقد قرئ في السبع إن الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالإضافة فالآية الأولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير أبي عمرو بالخفض وأبو عمرو ويعقوب بالنصب وإليه أشار الناظم بقوله: وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض وأما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي وإليه يشير قول الناظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى إني جاعل في الأرض خليفة وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفه لأن الوصف فيه غير عامل كما يأتي على الأكثر وإذا اتبع المجرور بالوصف بأحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فنقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقا أي وضارب عمرا ويضرب عمرا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين

خلافا

خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم: واجرر أو انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل وإن كان بمعنى الماضي فنصبا الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس بإضمار جعل أي بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير أي لا غير الفعل يجوز إضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي إلا أن يقدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها بإضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لأن جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار تحمل جاعل فيه لصرفه على الحال أو الاستقبال وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصرفه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وجره بالإضافة وهو في ذلك على ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لأكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال لا خفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع إن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي إن عبيده ظالمون وذلك إذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين فيجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة: تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول آخر: ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بمناع وإن حرما

هذا باب إعمال اسم المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر ولا فعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول أي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان مقرونا بأل عمل مطلقا لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة لأل والفعل يعمل مطلقا وإن كان مجردا من أل عمل بشرطه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1